

Distr.: General
11 January 2006

الجمعية العامة



الدورة الستون
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الأولى (A/60/465)]

٨٩/٦٠ - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٨٣/٣٤ ميم المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن ينشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح استنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام^(١)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، الذي اعتمدت فيه النظام الأساسي للمعهد، وجددت الدعوة التي وجهتها إلى الحكومات كي تنظر في أمر تقديم تبرعات إلى المعهد، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الإداري وغيره من أشكال الدعم إلى المعهد،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٢/٤٥ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الذكرى السنوية العاشرة للمعهد، وإلى قرارها ٣٥/٥٥ ألف المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن الذكرى السنوية العشرين للمعهد،

وإذ تضع في اعتبارها استمرار الحاجة إلى أن يكون في متناول المجتمع الدولي بحوث مستقلة ومتعمقة بشأن المسائل الأمنية والاحتمالات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار،

وإذ تشدد على ما يقدمه المعهد من مساهمة بالغة الأهمية في التفكير والتحليل بشأن قضايا الأمن الدولي في السياق الراهن،

(١) A/34/589.

وإذ تحيط علماً بتقرير المراجعة الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المعهد والذي يتضمن تقييماً إيجابياً لأثر عمل المعهد، ويوصي بأن يسعى المعهد للحصول على التمويل الكافي من الميزانية العادية لكي يتسنى له أن يغطي على نحو أفضل تكاليف موظفيه الأساسيين وأنه ينبغي للمعهد أن يقوم، بالتشاور مع مجلس أمنائه، بإنشاء وظائف محددة للقيام بالمهام الأساسية للمعهد،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح^(٢)، الذي أوصى فيه المجلس، بعد أن نظر في تقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بأنه ينبغي تمويل تكاليف الموظفين الأساسيين للمعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة،

١ - **ترحب** بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛

٢ - **تسلم** بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وحسن توقيتها ونوعيتها العالية؛

٣ - **تكرر الإعراب عن اقتناعها** بضرورة أن يواصل المعهد إجراء بحوث مستقلة بشأن المشاكل المتصلة بترع السلاح والأمن، وأن يجري بحوثاً متخصصة تتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية؛

٤ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم تبرعات مالية إلى المعهد لكفالة أسباب بقائه ونوعية ما يضطلع به من أعمال على المدى الطويل؛

٥ - **توصي** بأن يقوم الأمين العام بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقرارات مجلس أمناء المعهد، ومواصلة التماس سبل زيادة التمويل المقدم إلى المعهد، في حدود الموارد القائمة.

الجلسة العامة ٦٢

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

(٢) A/60/285.